النشرة الشهرية

للدوائر الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية

تهدف هذه النشرات الإخبارية إلى تسليط الضوء على سير المحاكمات ودمج السرديات المتنوعة لتسليط الضوء على تجارب الضحايا، من خلال الجمع بين التحليل القانوني والقصص الإنسانية. كما تسعى إلى تعزيز المشاركة العامة وزيادة الوعي الجماعي، مع التأكيد على أهمية المساءلة ودعم الجهود التي يقودها الضحايا. تأتي هذه المبادرة لسد الفجوة بين التقارير القضائية التقنية، مع التركيز على توفير موارد أكثر وصولاً وشمولية للجمهور الأوسع، بما في ذلك الضحايا والمنظمات المجتمعية، لضمان تمثيل أصواتهم بشكل أكبر في هذا السياق. يمكن أن تكون هذه المبادرة أداة لتعزيز المناصرة.

هذا العمل حصيلة تضحيات وجهود المتابعة و التوثيق المبذولة من قبل الضحايا، و يأتي كتأكيد على التزامهم الدائم و سعيهم المتواصل إلى كشف الحقيقة و استكمال مسار العدالة الانتقالية في تونس.

تجدون في هذا العدد

- هذا الشهر في أرقام 1
- محور العدد 3
- موجز قانوني 4
- تحت المجهر..... 5

هذا العدد إهداء إلى كلّ من طالت بهم طريق العدالة ... سبع سِنين ثقيلة

هذا الشهر في أرقام

خلال ماي 2025، **واصلت الدائرة المتخصصة بتونس عقد جلساتها بصفة منتضمة** (يوم الاثنين من كل أسبوع)، **في حين شهدت الدوائر الاثنتا عشرة الأخرى حالة جمود تامّ.** كما استمرت الدائرة الجنائية غير المختصة في العدالة الانتقالية في تأجيل الملفات بصفة آلية ودون ذكر تفاصيل، أيام الخميس 08، 15، 22 و29 ماي. **يسجل بذلك غياب أي تطور فعلي بخصوص 60 ملفًا، مع آجال تأجيل تراوحت بين 11 و126 يومًا، ووسط تحديات عديدة منها:**

- غياب التجهيزات التقنية الأساسية، مثل مكبرات الصوت، مما يصعّب متابعة الجلسات خاصةً مع تقدم سن العديد من الضحايا والمنسوب إليهم الانتهاك.
- ضعف ملحوظ في حضور جميع الأطراف المعنية (الضحايا، الشهود، المنسوب إليهم الانتهاك، لسان الدفاع، إلخ.).
- تراجع جهود التوثيق مقارنة بما كانت عليه سابقا.
- استمرار عدم اكتمال النصاب القانوني للدائرة، والحاجة لتدريب خاص في مجال العدالة الانتقالية.

في ما يلي تفاصيل الجلسات المنعقدة خلال شهر ماي 2025:

الجلسة	القضية	الملاحظات
جلسة الاثنين 05 ماي 4 ملفات أجلت إلى 30 جوان 2025 حضور ضعيف غياب تام للمحامين حضرت ممثلة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بتونس	**القضية عدد 04**	• حضر رشاد جعيدان وتمسك بما سُجل عليه سابقا وحضرت إلى جانبه ممثلة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. وحضر بعض المنسوب إليهم الانتهاك. • تم تأجيل النظر في انتظار تنفيذ الحكم التحضيري.
	القضية عدد 08	• حضرت والدة الشهيد الصيفي تحمل صورة ابنها، وحضرت أرملة أحد شهداء الثورة بالكرم الغربي وتمسكتا بما سجل عليهما سابقا، ولم يحضر بقية القائمين بالحق الشخصي. • حضر بعض المنسوب إليهم الانتهاك وتمسكوا بما سجل عليهم سابقا. • طالبت رئيسة الدائرة مدها بمآلات المحاكمات السابقة.
	القضية عدد 23	• لم يحضر قصي الجعايبي وكان أدلى بشهادته في جلسة سابقة. • حضرت ممثلة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بتونس. • حضر بعض المنسوب لهم الانتهاك وكان تم استنطاقهم سابقا و لم يحضر سواهم.
	القضية عدد 30	• يشمل الملف أكثر من 90 متهما، وأكثر من 30 ضحية (انتهاكات 1986 - 2005). • حضر بشير الخلفي وتمسّك بأقواله السابقة، مطالبًا باتخاذ الإجراءات الكفيلة لجلب المنسوب لهم الانتهاك واستنطاقهم ومحاسبتهم. • حضر بعض المنسوب لهم الانتهاك؛ تمسّك من سبق استنطاقهم بأقوالهم السابقة، وحضر من لم يُستنطق بعد، وطلب أحدهم تسخير محامٍ نظرًا لعجزه عن تغطية التكاليف، وكانت الدائرة قد راسلت عمادة المحامين بهذا الشأن دون ردّ.
جلسة الاثنين 12 ماي 5 ملفات أجلت إلى 07 جويلية 2025 غياب شبه تام لعائلات الضحايا والمنسوب إليهم الانتهاك والشهود حضور محدود للمحامين	**القضية عدد 55/03**	• لم يحضر أحد من عائلة الشهيد الطالب أحمد العمري/ عزيزي أو من ينوب عنه. ولم يحضر أي من المنسوب إليهم الانتهاك أو الشهود. • حضر من ينوب عن المنسوب إليه الإنتهاك الرئيسي وطلب تأجيل الجلسة لإحضار منوبه.
	القضية عدد 12	• لم يحضر أحد من عائلة الشهيد الطيب الخماسي أو من ينوب عنه، ولا الشهود. • حضر أحد المنسوب إليهم الانتهاك ومن ينوب عنه وطلب التأجيل لاستكمال استنطاق منوبه.
	القضية عدد 41	• لم تحضر أرملة المرحوم حبيب الجبالي، عروسية الكعبي، ولا أي من عائلته أو من ينوب عنه. ولم يحضر أي من المنسوب إليهم الانتهاك أو الشهود.
	القضية عدد 57	• حضر شقيق المرحوم الشريف العريضي وسلم وثائق لإضافتها إلى الملف. ولم يحضر من ينوب عنه، كما لم يحضر أي من المنسوب إليهم الانتهاك أو الشهود.
	القضية عدد 86	• لم يحضر أي من عائلات ضحايا الانتهاكات ضد اليساريين (1987)، ولا من ينوب عنهم، ولا الشهود. وغاب جميع المنسوب إليهم الانتهاك.
	كان النظر في القضية عدد 07 (مجموعة براكة الساحل) مبرمجًا بهذا اليوم، قبل تقديمه لجلسة 24 مارس، تلبية لطلب محامية أحد المنسوب إليهم الإنتهاك، قصد طلب رفع حجر السفر عن منوبها، وأجل ليوم 02 جوان 2025.	

الجلسة	القضية	الملاحظات
جلسة الاثنين 19 ماي 11 ملفًا أجلت إلى 22 سبتمبر 2025 حضور محدود غياب شبه تام للمحامين حضور ومتابعة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، محامون بلا حدود، وعدد من النشطاء. تلت الجلسة وقفة أمام وزارة العدل رفضًا للإفلات من العقاب.	**القضية عدد 13**	• حضر نجيب مراد وتمسك بما سجل عليه سابقًا، موضحًا أن الملفات المعروضة بلغت عامها السابع دون البتّ في أي منها، ما أثّر سلبًا على حضور القائمين بالحق الشخصي. واعتبر أن الفصل في هذه القضايا، وخاصة الجاهزة منها كقضيته، يمثّل مصلحة وطنية. وطالب بمحاسبة كل من مارس عليه التعذيب. • لم يحضر أحد من عائلة الشهيد فتحي الخياري، ولا أيّ من المتضررين قيس الفوني ومحمد فوزي وسمير بنتيلي، كما لم يحضر أيّ ممثل قانوني في هذا الملف. • حضر بعض المنسوب إليهم الانتهاك، وتمسكوا بنفي ارتكابهم لجريمة التعذيب في هذه القضية أو في غيرها. • أفادت السيدة رئيسة الدائرة بأنها باشرت مهامها منذ شهرين وأنها تعمل على تنفيذ الأحكام التحضيرية، وتوجيه الاستدعاءات للمتخلفين عن الحضور. كما أوضحت أن عديد المراسلات الموجّهة إلى وزارة الداخلية قد تم الرد عليها، غير أن بعض المنسوب إليهم الانتهاك الرئيسيين لم تُعرف عناوينهم أو هوياتهم الكاملة بعد.
	القضية عدد 34	• حضر عدد من ضحايا احتجاجات الخبز (تونس الكبرى 1984) وطالبوا بالتسريع في الفصل في قضيتهم، خاصة أن أغلبهم فارق الحياة أو أقعده المرض، وأشاروا إلى أن معظم المنسوب إليهم الانتهاك قد توفوا، فيما لا يزال وزير الداخلية آنذاك يرفض المثول أمام الدائرة. • لم يحضر أيّ من المنسوب إليهم الانتهاك في هذه القضية، ولا من ينوب عنهم. • حضرت الأستاذة منية بوعلي نيابة عن الأستاذة كلثوم كنو والأستاذة نزيهة بوذيبية، وطالبت بدورها بالتعجيل بالفصل في الملف، مؤكدة على ضرورة التدريب في العدالة الانتقالية تجنبًا للطعون. • أكدت السيدة رئيسة الدائرة أنها تواصل العمل على تهيئة الملفات للفصل فيها.
	القضية عدد 116	• حضر محمد كريم بن جميع ولم يحضر من ينوب عن بلدية المرسى ولا من يمثلها ولم يرد جوابها عن مراسلة الدائرة.
	القضية عدد 127	• حضر علي القاسمي وتمسك بما سجل عليه في جلسة سابقة ولم يحضر من ينوب عنه ولم يحضر المنسوب إليه الانتهاك ولا من ينوب عنه.
	القضايا عدد 16، 17، 62، 111، 112، 125 و126.	• لم يحضر أحد من القائمين بالحق الشخصي ولا الشهود ولا من ينوب عنهم في ملفات محمد عامر الدقاشي، محمد الشاذلي بوعزيز، محمد علي وعمر بن علي عبد العال، محمد جلال الدين بن حسين، سعيد بن محمد الشاذلي حسين، صالح بن شعبان، وعبد الوهاب الورتاني.
جلسة الاثنين 26 ماي 16 ملفًا أجلت إلى 29 سبتمبر 2025 حضور ضعيف حضور محدود للمحامين	**القضايا عدد 58، 59، 63 و64.**	• لم يحضر أحد من القائمين بالحق الشخصي ولا من ينوب عنهم ولا الشهود في ملفات الطيب العكرمي، المرحوم عادل التومي، عبد الرحمن العشي ورياض العلالي وصالح العرفاوي وعبد الرزاق بن عزيز، وأنيس الجلاصي. • كما لم يحضر أحد من المنسوب لهم الإنتهاك ولا من ينوب عنهم.
	القضايا عدد 15، 21، 26، 56، 60، 61، 65، 66، 67، و68.	• غياب تام لجميع الأطراف المعنية: لم يحضر لا القائمون بالحق الشخصي ولا من ينوب عنهم ولا الشهود في ملفات الشهيد منصف زروق والمتضرر محمد الهادي زمزمي، والشهيد حسن مباركي، ورشيدة الكوكي، والهاشمي المكي، والوقف السوفي، ومحمد خريف، ومحمد أمين الوسلاتي، وحاتم الموفق، وشريف متعلق، والمرحوم الصادق الهيشري. غاب أيضًا جميع المنسوب إليهم الانتهاك ومن ينوب عنهم. • غياب الرد من المؤسسات الرسمية على مراسلات الدائرة (وزارة الداخلية، الإدارة العامة للسجون والإصلاح). • عدم وصول جذور الاستدعاءات الموجهة من قبل المحكمة. • انتظار استكمال إجراءات إضافية (مضامين وفاة، نتائج بعض الأحكام الاستئنافية، تنفيذ الأحكام التحضيرية).
	القضايا عدد 76 و79.	• شهدت كل من قضيتي الفساد عدد 76 و 79 تمثيلا قانونيا دون حضور القائمين بالحق الشخصي. • غاب كل المنسوب إليهم الانتهاك ومن ينوب عنهم.

الخلاصة

ستون قضية	كلها تأجلت	سبع سنوات بلا فصل نهائي

تقييم
سبع سنوات دون الفصل في أي ملف

تلعب الدّوائر الجنائية المتخصصة دورًا محوريًا لا يقتصر على المحاسبة، بل يشمل أيضًا حفظ الذاكرة، إصلاح المؤسسات وكشف الحقيقة وضمان عدم التكرار. ورغم الانطلاقة التي بدت واعدة في 2018، إلا أن مسار المحاسبة القضائية يبدو اليوم عالقًا في دوامة من التأجيل،بعد سبع سنوات عجاف. حيث انطلقت أولى الجلسات في 29 ماي 2018 بالدائرة المتخصصة بقابس، وسط حشد كبير وحضور معزز للجمعيات والمنظمات ومبادرة قوافل الحقيقة، في مشهد أعاد إحياء آمال الضحايا والناجين وعائلاتهم، وأكد رمزية لحظة طال انتظارها. لكن، ما لبث هذا الزخم أن تراجع أمام تحديات مختلفة:

تحديات متعلقة بضمانات المحاكمة العادلة:

- **التقاضي المطوّل وتعطّل المسار:** إن عدد الجلسات المنعقدة بخصوص عديد من ملفات العدالة الانتقالية يتجاوز اليوم العشرين جلسة، دون تسجيل أيّ تطوّر يذكر. يُعدّ هذا التعطيل المزمن مسّا جوهريًا بحقوق الضحايا ويطرح تساؤلات جدية حول مدى احترام الضمانات المكرّسة دستوريًا، وخاصة **الحق في محاكمة عادلة في أجل معقول**، وهو أحد ركائز منظومة حقوق الإنسان. فضلًا عن ذلك، فإن وتيرة العمل القضائي لا تعكس خصوصية العدالة الانتقالية كعدالة استثنائية. وتجدر الإشارة إلى أن غياب المنسوب إليهم الانتهاك لا يمنع الدوائر من إصدار الأحكام، خاصة إذا ثبت قانونًا بلوغ الاستدعاء إليهم، أو تعذّر تبليغه، على خلاف المادة المدنية.
- **ضعف الأبحاث وجاهزية الملفات المحالة:** أحالت هيئة الحقيقة والكرامة 131 ملفًا إلى الدوائر المتخصصة بموجب قرارات إحالة: منها ملفات دون لوائح اتهام، لم يُذكر فيها المتهمون ولا ما نُسب إليهم، أو بأسماء مقتضبة، أو شملت أشخاصًا متوفين، أو اعتمدت على صور ضوئية من ملفات سابقة. ويجدر التمييز بين فرضيتين: ففي فرضية الأبحاث الضعيفة أو السطحية، يمكن للدائرة المتخصصة أن تتدارك النقائص عبر إجراء أعمال تحقيق تكميلية، وهو ما يتيحه لها القانون. وفي فرضية انعدام الأبحاث كليًا، لا يمكن تجاوز النقص إلا بإعادة القضية إلى مرحلة التحقيق بواسطة قاضي تحقيق. ويجب في هذا السياق التنبيه إلى مشكل إضافي تعترضه بعض الملفات، لا سيما تلك التي تتعلّق بفترات زمنية بعيدة: **غياب أو وفاة أغلب الأطراف المعنية يعيق إمكانية إعادة بناء الوقائع بسبب نقص الشهادات الحيّة والمباشرة.**

تحديات متعلقة بالجانب الترتيبي:

غياب الإرادة الفعلية في تتبع المنسوب إليهم الانتهاك و**عدم تنفيذ الاستدعاءات وبطاقات الجلب وقرارات تحجير السفر** يعيق مسار المحاسبة القضائية أمام الدوائر. كما يُلاحظ تردد في تفعيل الآليات المتاحة من حيث محاسبة الذين يتعمدون تعطيل سير القضاء، على غرار الفصل 110 من المجلة الجزائية (عقوبة سجنية تصل إلى 6 أشهر لمن يترك واجب إلقاء القبض على متهم) والقانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 (تعطيل قرارات السلطة القضائية يُعدّ شكلا من أشكال الفساد). تجدر هنا الإشارة إلى إمكانية اللجوء إلى الجهات الدولية، كالمقررين الخاصين للأمم المتحدة، لدفع تفعيل منظومة العدالة الانتقالية والتصدي للافلات من العقاب.

ظروف انعقاد الجلسات:

تفتقر قاعات الجلسات إلى **تجهيزات أساسية** مثل المعدات الصوتية التي تتيح سماع المتداخلين بوضوح. يُضاف إلى ذلك تراجع ملحوظ في حضور الضحايا وعائلاتهم، نتيجة الإحباط واليأس المتزايدين بسبب طول المسار القضائي، وعدم فعالية الإجراءات، وغياب الدعم الكافي.

تحديات متعلقة بالدوائر:

- **الحركة القضائية وأزمة النصاب:** غابت الحركة القضائية لسنة 2023/2022 في سابقة أولى. وهو ما أدّى إلى استقرار نسبي لتركيبة الدوائر ومكّنها، رغم الغياب المتواصل للمنسوب إليهم الانتهاك، من الاستماع إلى العديد من الشهادات. أما سنة 2024/2023، فكانت سنة بيضاء، حيث شملت نُقلة القضاة 7 رؤساء إضافة إلى مستشارين من كل الدوائر. ثم غابت الحركة مُجددًا سنة 2025/2024، وتمت النقلة بموجب مذكرات صادرة عن وزارة العدل وبقيت الدوائر معطلة للسنة الثانية على التوالي. كما أن تركيبة الدوائر لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013، خاصة في ظل غياب إشراف المجلس الأعلى للقضاء والتكوين الخاص في العدالة الانتقالية. وبذلك، يتواصل تأجيل الجلسات لعدم اكتمال النصاب القانوني للدوائر.
- **جُمود وظيفي راهن، باستثناء وحيد:** في مارس 2025، صدرت مُذكرة عمل عيّن بمقتضاها قُضاة لاستئناف عمل الدائرة المتخصّصة بتونس فقط، التي تنظر في حوالي 62% من إجمالي الملفات. ورغم استئناف أشغالها، فإنّ عدد الجلسات تقلّص من يومين إلى يوم واحد في الأسبوع، دون سماع الشهود أو القائمين بالحق الشخصي ودون إجراء استنطاقات.

إعلام غائب وذاكرة مهدّدة:

يعاني مسار المحاسبة من **تغطية ضعيفة** وغير كافية، تعكس قلة اهتمام وسائل الإعلام وتراجع التوعية المجتمعية، فضلا عن المغالطات التي تحوم حول المسار. ما يفرض ضرورة إشراك وسائل الإعلام في كل مناسبة متاحة، مع تعزيز دور **الإعلام البديل**، خصوصًا في ما يتعلق بحفظ الذاكرة الوطنية ومتابعة قضايا العدالة الانتقالية بدقة ونقل المعلومات **بشكل موثوق**.

ضحايا في سباق مع الزمن:
تسود حالة من الغضب واليأس في صفوف الضحايا والناجين، نتيجة تراكم عوامل متعدّدة أبرزها غياب الإحاطة النفسية، ضعف الإمكانيات، وارتفاع كلفة التنقّل والمتابعة القضائية، في ظل غياب شبه تامّ للمحامين. يجد كثير من الضحايا أنفسهم في سباق مع الزمن، تتدهور أوضاعهم الصحية، ويُثقلهم الانتظار، وكأنهم يسابقون السراب. ورغم صدور قرارات جبر ضرر لصالح حوالي 30 ألف ضحية، بقيت هذه القرارات دون تنفيذ، وتحولت إلى مجرّد حبر على ورق. وزاد من قساوة هذا الإهمال تعمّد تشويه صورة الضحايا وشيطنتهم، من خلال اتهامهم بالسعي إلى نهب المال العام وتقويض شرعية مطالبهم. وفي غياب سياسة إحاطة شاملة، ووسط ضعف الدعم اللوجستي والقانوني، يتحول هذا المسار إلى عبء جديد يُضاف إلى سلسلة الانتهاكات الأصلية التي طالت الضحايا.

سبع سنوات من الجلسات ... ولا إنصاف ... أين المحاسبة؟

موجز قانوني

آليات الأُمم المتّحدة لحقوق الإنسان

الآلية	هيئات المعاهدات	الاستعراض الدوري الشامل	الإجراءات الخاصة
طبيعتها	آلية تعاقدية مبنية على الاتفاقيات الدولية	آلية غير تعاقدية مبنية على ميثاق الأمم المتحدة	آلية غير تعاقدية مبنية على ميثاق الأمم المتحدة
نطاقها	الدول الأعضاء في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان	جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193 دولة)	خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان ومقررين خاصين
الإجراءات	انبثقت عن التسع معاهدات الأساسية 10 لجان تعنى بمختلف جوانب حقوق الإنسان، منها حالات الاختفاء القسري ومناهضة التعذيب. ترصد اللجان التزام الدول الأطراف بإعمال أحكام المعاهدات التي أنشأتها، من خلال النظر في التقارير الدورية التي تلتزم الدول بتقديمها، فضلا عن التقارير المُوازية التي تتيح إرساء التوازن بين سردية الدّولة وتقارير المجتمع المدني والضحايا والباحثين والجمعيات، ثم تُوجه اللجنة توصيات للدّولة بناءً على ذلك. كما يجوز لستّ من هذه اللجان، من ضمنها لجنة مناهضة التعذيب، النظر في الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاك الحقوق المكرسة صلب المعاهدات، وذلك وفقًا لشروط معيّنة (اعتراف الدولة باختصاص اللجنة واستنفاد سبل الانتصاف المتاحة محليًا).	تخضع الدول لآلية الاستعراض الدوري أمام مجلس حقوق الإنسان. حيث يُراجع سجلّ كل دولة في مجال حقوق الإنسان – بمختلف أجياله – من قبل بقية الدول الأعضاء مرة كل أربع أو أربع سنوات ونصف. مجلس حقوق الإنسان: هيئة حكومية دولية أممية، تضم 47 دولة تتجدّد عضويتها بشكل دوري. تقدم الدول تقريرا عن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين حالة حقوق الإنسان والتغلب على التحديات التي تعيق التمتع بها ثم تتلقى التوصيات من الدول الأعضاء الأخرى من أجل التحسين المستمر للنقاط التي حصل فيها تجاوز. وتستند التوصيات إلى المعطيات التي يقدمها أصحاب المصلحة المتعددون وتقارير ما قبل الدورات ("تقارير الظل").	يُكلف الخبراء والمقررون بولايات لرفع التقارير وتقديم المشورة بشأن أوضاع حقوق الإنسان، إمّا من منظور مواضيعي أو قطري. ويبلغ عددهم ستين: 46 منهم مكلفون بولايات مواضيعية (على غرار حالات الاختفاء القسري، التعذيب، تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، إلخ.)، و14 بولايات قطرية. تُعدّ الإجراءات الخاصة من أبسط الآليات من حيث الشكل وسرعة التفاعل، وتركّز أساسًا على المعطيات المتعلّقة بالانتهاك المرصود. فعلى ضوء هذه المعطيات، يتواصل المقرر مع الدولة لمطالبتها بتوضيحات حول التجاوز المبلغ عنه وتذكيرها بالتزاماتها، إمّا بذكر اسم الشخص المعني (في حال موافقته) أو من خلال عرض وقائع الانتهاكات. وتُمنح الدولة مهلة زمنية للردّ (48 ساعة أو 60 يوماً). وتُنشر هذه المراسلات، إلى جانب ردود الدول للعموم.

تحت المجهر

كمال المطماطي ... جثمان مخفي وعدالة مغيّبة

لم يظهر كمال المطماطي منذ إيقافه يوم 7 أكتوبر 1991 بقابس ولا تزال جثته مخفية إلى اليوم.

انطلاق القضية

منذ 29 ماي 2018، تمرّ الآن سبع سنوات ثقيلة من تاريخ انطلاق مسار المحاسبة القضائية أمام الدائرة المتخصصة بقابس لتناول قضية كمال المطماطي. وهو أول ملف أحالته هيئة الحقيقة الكرامة إلى القضاء، حيث تضمنت لائحة الاتهام التهم الآتية: القتل العمد المسبوق بجريمة التعذيب والمتبوع بجريمتي إخفاء ما تثبت به الجريمة وجثة المجني عليه، والتعذيب الناجم عنه الموت، والاختفاء القسري.

الاعتقال والتعذيب حتى الموت

عمل كمال كمساعد مهندس في فرع الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقابس، وكان ناشطًا نقابيًا وسياسيًا، إذ كان منخرطًا في حركة الاتجاه الإسلامي وشغل خطة الكاتب العام لنقابة موظفي الشركة، فكان عرضة للاستهداف. وتم إيقافه يوم 7 أكتوبر 1991 من مقرّ عمله من قبل عوني أمن. ثم اقتيد إلى مركز الشرطة على الساعة الثانية بعد الظهر، حيث تعرّض للضرب المبرّح إلى أن استُشهد قرابة منتصف الليل. وقد تعرّض لكسر في يديه تسبب في نزيف شديد وفقدانه للوعي. وعاينه أحد الموقوفين حينها، وكان طبيبًا، وأكّد أنه في حالة حرجة وأنه يجب التوقّف فورًا عن ضربه. رغم ذلك، واصل الأعوان تعنيفه، ثم طلبوا من الطبيب معاينته مجددًا، فأكد أن كمال قد توفي. إثر ذلك، تعرّض الطبيب نفسه للتهديد والتعذيب، بهدف إرغامه على التكتّم وعدم الإفشاء بما شاهده.

التضليل والتكتم: سنوات من الإنكار الرسمي

في اليوم التالي، توجّهت عائلة كمال إلى مركز الشرطة للاستفسار، غير أن أحد الأعوان أنكر وجوده هناك وادعى أنه لم يتم إيقافه. وأفادت زوجته خلال أولى جلسات الاستماع العلنية التي عقدتها هيئة الحقيقة والكرامة بتاريخ 17 نوفمبر 2016، بأنها رأت اسمه مدونًا على دفتر الموقوفين. وعادت لطيفة مجددًا، فأفاد الأعوان بوجود كمال في المركز، وطُلب منها إحضار ملابس له. وقُبلت الملابس التي جلبتها في اليوم التالي. وعلى مدار ثلاث سنوات، كان الأعوان يعيدون نفس الملابس نظيفة إلى عائلة كمال.

وتروي والدة كمال أن الأعوان طلبوا منها ذات مرة إعداد وجبة عشاء له، ففرحت وظنّت أنه ما زال على قيد الحياة. لكن عند توجّهها إلى المركز لتسليمها، قوبلت بالإهانة وتم طردها. لاحقًا، توجّهت بنفسها إلى العاصمة للبحث عنه، واستمرّت في ذلك لأربع سنوات.

الحرمان والإذلال: معاناة عائلة بأكملها

وخلال هذه الفترة، طرقت العائلة أبواب السجون، مراكز الإيقاف، المستشفيات، وحتى الثكنات العسكرية في مختلف الجهات، بلا جدوى. كما تواصلوا مع مسؤولي وزارة الداخلية، وبعض القضاة، وحتى رئاسة الجمهورية، دون أي رد واضح عن مصيره. كما شمل التضييق كل العائلة، من إيقافات وأبحاث متكررة إلى مداهمات ليلية لمنزلهم، بهدف الترويج لفكرة فرار كمال. كما حُرمت زوجته من حقها في التنقل، وأُلزمت بالحضور المنتظم إلى مركز الشرطة. واضطُرت العائلة إلى التفريط في ممتلكاتها لتأمين احتياجاتها الأساسية.

طيلة 25 سنة، ظلّ مصير كمال مجهولًا رسميًا. ورغم أن عائلته علمت بوفاته سنة 2009، لم تتسلّم حُجّة وفاته إلا في عام 2016. لاحقًا، أثناء الجلسة الثانية أمام دائرة قابس، بتاريخ 9 أكتوبر 2018، قام نائب رئيس حركة النهضة ومجلس نواب الشعب عبد الفتاح مورو بتأكيد شهادة أحد ضباط الشرطة عن دفن الضحية تحت أحد أعمدة إحدى الجسور التي كانت قيد الإنشاء آنذاك في تونس.

رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود، لم يُدفن كمال المطماطي.
لم تشف عائلته من الجرح، إذ لا وداع، ولا قبر، ولا عدالة.

خالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا العدد

السيّد **العلمي الخضري** من خلال جمع المعطيات المتعلّقة بسير القضايا أمام الدوائر القضائية المتخصّصة في العدالة الانتقالية

السيدة **رملة هلال** في الصياغة والإعداد

شكر خاص لجمعيّة الكرامة والشبكة التونسية للعدالة الانتقالية

📩 ندعوكم بكل ترحيب إلى:

- 🔹 استكشاف هذا العدد والتعرّف على أبرز المواضيع، التحليلات، والمبادرات التي يتضمنها؛
- 🔹 نشر النشرة داخل دوائركم ومجتمعاتكم المهنية والحقوقية، دعماً لنشر الوعي وتعزيز الحوار المجتمعي حول العدالة الانتقالية؛
- 🔹 الاشتراك في النشرة لتصلكم شهريًا عبر البريد الإلكتروني، وتكونوا دائمًا على اطلاع بما هو جديد ومُلهم في هذا المجال؛
- 🔹 مشاركتنا بآرائكم واقتراحاتكم لتطوير النشرة وجعلها أكثر تفاعلاً وقربًا.